

دور النقود الالكترونية في مواجهة ظاهرة التسرب النقدي في الجزائر The role of electronic money in combating the phenomenon of cash leakage in Algeria

مكاوي محمد الأمين¹، يسعد عبد الرحمن²، ولد علي لطيفة³
MEKKAOUI Mohamed El Amine¹, YESSAD Abderrahmane², OULD
ALI Latifa³

¹ مخبر (دينامكس)، جامعة مستغانم (الجزائر)، mikaamine27@gmail.com,
² مخبر (بوادكس)، جامعة مستغانم (الجزائر)، yessad27@gmail.com,
³ مخبر (دينامكس)، جامعة مستغانم (الجزائر)، ouldali139@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/05/25

تاريخ القبول: 2025/01/30

تاريخ الاستلام: 2024/09/28

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور النقود الالكترونية في تحقيق الاستقرار المالي ومنع التسرب النقدي الذي يتأثر بالطلب على الأوراق النقدية والمعدنية في المعاملات الاقتصادية. ومن خلال هذه الورقة اتضح أن الجزائر تعاني من تذبذب في نسبة السيولة في الاقتصاد المعبر عنها بالعلاقة بين كمية النقود والناتج الداخلي المقابل لها، كما شهدت الجزائر نسب تسرب نقدي عالية في السنوات الأخيرة وصلت إلى 33% في سنة 2021 و 32% في سنة 2022. كلمات مفتاحية: النقود الالكترونية، الاستقرار النقدي، مؤشر التسرب النقدي. تصنيفات JEL: E52؛ E58؛ G4؛ O33.

Abstract :

This paper aims to highlight the role of electronic money in achieving financial stability and preventing cash leakage that is affected by the demand for banknotes and minerals in economic transactions.

المؤلف المرسل: مكاوي محمد الأمين، الإيميل: mikaamine27@gmail.com

This paper has shown that Algeria is experiencing fluctuations in its liquidity ratio, which is expressed by the relationship between the money supply and its corresponding gross domestic product. Algeria has also witnessed high rates of cash leakage in recent years, reaching 33% in 2021 and 32% in 2022.

Keywords: Electronic money, Monetary stability, Cash leakage indicator.

JEL Classification Codes : E52 ; E58 ; G4 ; O33.

1. مقدمة :

تعتبر النقود الإلكترونية واحدة من الأدوات المالية الحديثة في السياسة النقدية، لها دورا محوريا في تحسين النظام المالي والاقتصادي في العديد من البلدان. إذ يشير مصطلح "النقود الإلكترونية" إلى الأموال التي يتم تداولها ونقلها إلكترونياً، وهي تشمل مختلف الأشكال مثل العملات الرقمية، البطاقات المصرفية، وأنظمة الدفع عبر الإنترنت. يمكن لهذه التكنولوجيا أن تسهم بشكل كبير في منع التسرب النقدي، وهو مصطلح يطلق على خروج النقود من دائرة النظام المالي والدورة الاقتصادية، بسبب تفضيل الأفراد للاحتفاظ بالنقود بشكلها المادي الملموس.

كما تعتبر السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية وذلك بتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية مع تحقيق الأهداف العامة لاقتصاد البلد (رفيق المصري، 1981، صفحة 93). كما تعمل على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المعلنة من طرف السلطات النقدية" (مجيد، 1993، صفحة 173). من أجل ذلك، تبحث السياسة النقدية ما يجب أن يتخذ من تدابير بهدف حل المشكل القائم بكل ظروفه (فوزي، 1989، صفحة 281)، وبوجه التحديد "تهتم بتوفير السيولة اللازمة للسير الحسن للاقتصاد ونموه، مع المحافظة على استقرار النقد (أو العملة)" (Capul & Garnier, 1994, p. 310).

تمثل النقود بكل أنواعها الركيزة الأساسية في السياسة النقدية رغم ذلك فهي ليست غرضاً في ذاتها ولكنها غرض لكل شيء، أي لا تطلب النقود لذاتها ولا تتخذ كثرة، وإنما تطلب باعتبارها وسيلة تبادل، وإن ادخرت لوقت الحاجة كانت مخزناً للقيم، وبها تقاس قيم السلع والخدمات (أحمد، 1998، صفحة 84)، أي تنفي صفة النقود في حال عدم قدرتها على أداء المعاملات، أما أن يكون للنقود مقابل نظير تقديمها للغير فإن ذلك يعني تحولها إلى سلعة تباع وتشترى، وهذا ما

يخرجها عن طبيعتها ويحولها عن غايتها فلا يمكن عندئذ تمويل النشاط الاقتصادي (داود، 1999، صفحة 09).

أثرت العولمة الاقتصادية في المعاملات المالية، خصوصا بما يتعلق بظهور وسائل الدفع والسداد في عصر المعلومات والمعرفة حيث أصبح استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات كبير (شاويش، 2011، صفحة 48). كما توفر صناعة الخدمات المالية نظم وتطبيقات حديثة تحقق الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا الحديثة. ومع انتشار التجارة الإلكترونية أصبح اعتماد وسائل حديثة لتسوية العمليات التجارية يمثل أساس نجاح وتطور هذا النوع من التجارة، حيث يتم الدفع بواسطة قنوات اتصال الالكترونية ما بين حاسب آلي وإنترنت، ويؤدي إلى سرعة وسهولة تسوية المدفوعات وتقليص الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود السائلة.

1.1 إشكالية البحث:

من هذا المنطلق يمكن طرح السؤال التالي: ما هو دور النقود الالكترونية في التخفيف من ظاهرة التسرب النقدي في الجزائر؟

2.1 أهداف البحث :

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- الوقوف على مفهوم السياسة النقدية وآليات عملها.
- توضيح مفهوم وأضرار التسرب النقدي في الاقتصاد.
- بلورة أثر النقود الالكترونية على السياسة النقدية في دائرة الاقتصاد النقدي.

3.1 هيكل البحث:

تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم السياسة النقدية.

المحور الثاني: النقود الالكترونية.

المحور الثالث: آثار النقود الالكترونية على التسرب النقدي في الاقتصاد الجزائري.

2. مفهوم السياسة النقدية

1.2 تعريف السياسة النقدية:

عرفت السياسة النقدية عدة تعريفات اختلفت في الشكل وتوحدت في المضمون والمراد حيث عرفت السياسة النقدية: "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة إما بإحداث

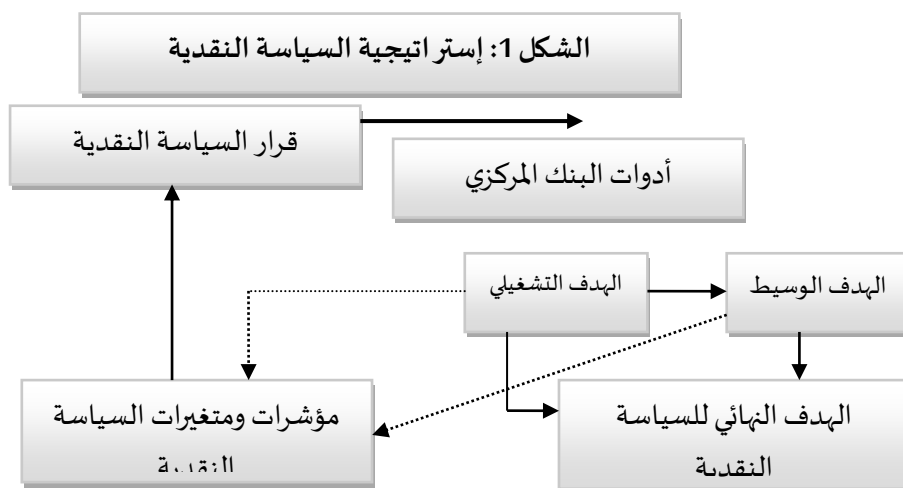
تأثيرات في كمية النقود من أجل ملائمة الظروف الاقتصادية المحيطة بها" (المولى، 1998، صفحة 227). كما تعرف بـ "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في الاقتصاد بهدف الرقابة على الائتمان والتأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي سطرته سلطات البلد." (شامية، 1993، صفحة 326)، كما عرفت في هذا الصدد بـ "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية لتحقيق هدف ما باستخدام الأدوات الكمية والنوعية. (الزايدانين، 1999، صفحة 90)

من جهة أخرى " تهتم بالعرض النقدي وكيفية تنظيمه من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وذلك باستعمال أدوات محددة تستخدمها أثناء فترات الأزمات استخداما صحيحا وفعالا " (فريد وسهير محمد، 2007، صفحة 69).

ويضيف آخرون السياسة النقدية أنها: "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية". (Pattat, 1987, p. 277) وعليه تعتبر السياسة النقدية التدخل المباشر من طرف السلطة النقدية بغية التأثير على المكونات الاقتصادية من خلال تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك. (مندور، 2004، صفحة 224) وبذلك تعمل السلطة النقدية في هذا الإطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي" (فريد وسهير محمد، 2007، صفحة 37).

2.2 مفهوم إستراتيجية السياسة النقدية:

تتمثل إستراتيجية السياسة النقدية في ذلك الارتباط القائم بين الأهداف النهائية التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها والأدوات المستخدمة لذلك والأهداف (التشغيلية أو الوسيطة) والمؤشرات. وتتمثل أدوات السياسة النقدية في الأسعار والكميات التي تقع تحت تحكم السلطات النقدية مثل عناصر ميزانية البنك المركزي وأسعار الخصم، والتي تقوم بتعديل مستوياتها للوصول إلى الأهداف النهائية.



المصدر: (السمارة، 2008، صفحة 56)

3.2 الأهداف الإستراتيجية للسياسة النقدية:

تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، فهناك من يوسع دائرة الأهداف التي ترغب السياسة النقدية في تحقيقها، وهناك من يحصرها في عدد قليل من الأهداف وفريق آخر يحصرها في هدف وحيد. وعندما نتحدث عن أهداف السياسة النقدية فإننا نقصد أهدافها النهائية، إلا أنه لتحقيق هذه الأهداف تقوم السلطات النقدية بمراقبة " أغراض وسيطة " هي بمثابة أهداف وسيطة ترتبط ارتباطا وثيقا بأهدافها النهائية، وبالتالي نتأكد من أن استخدام الأدوات للوصول إلى الأهداف المسطرة يتجه نحو الوجهة الصحيحة والسليمة.

طالما أن السياسة النقدية ماهية إلا محور من محاور السياسة الاقتصادية، فإنها تسعى في الواقع إلى تحقيق أهدافها. ورغم ذلك تبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة بها، التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى، حيث يقوم البنك المركزي عادة برسم السياسة النقدية بهدف التأثير على المستوى التوازني لكل من الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار، ويشار على هذه المتغيرات بتعبير متغيرات السياسة النقدية، في حين يشار إلى المتغيرات التي يستعملها البنك المركزي للوصول إلى أهدافه النهائية بتعبير أدوات السياسة النقدية. وهناك أيضا الأهداف الأولية سيتم شرحها كما يلي:

1.3.2 الأهداف الأولية: تعتبر الأهداف الأولية متغيرات تحاول السلطات النقدية التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، خاصة وأن عرض النقود وأسعار الفائدة تخرج عن نطاق التحكم المباشر للبنك المركزي. وبالتالي تعرف الأهداف الأولية حلقة في سلسلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وتسمى أيضا الأهداف التشغيلية. وهي تتكون من مجموعتين من المتغيرات:

المجموعة الأولى: فتدعى "بمجاميع الاحتياطي" والتي تتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطات البنوك التجارية ومجموع الودائع الخاصة.

المجموعة الثانية: فتسمى أحوال سوق النقد والتي تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة الحكومية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

وبالرغم من اقتراح النظرية النقدية للأساس النقدي كهدف أولي، إلا أن السلطات النقدية تجري باستمرار مجاميع الاحتياطي بشكل عام؛ مثل: إجمالي الاحتياطي وفائض الاحتياطي...الخ.

2.3.2 الأهداف الوسيطة: يتبع البنك المركزي إستراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية، فهو يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه، وهذا كله بعد أن يقرر أهدافه بالنسبة للعمالة ومستوى الأسعار، يختار مجموعة من المتغيرات لكي يحدث التغيير المنشود، وتسمى تلك الاستهدافات "الأهداف الوسيطة". وتعتبر الأهداف الوسيطة عن المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية (قدي، 2003، صفحة 59). ومنها:

- **المعروض النقدي:** يعتقد النقديون أن كمية النقد هي الأداة المفضلة لتحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي، وبالتالي فالهدف الأساسي لديهم هو توافق بين معدل نمو الكتلة النقدية في مستويات مماثلة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Milton Friedman, 1967, p. 07). يمكن القول أن ضبط معدل نمو الكتلة النقدية هو الذي أصبح يجذب اهتمام المصارف المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية.
- **معدلات الفائدة:** تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى ضبط معدل فائدة حقيقي كهدف وسيط للسياسة النقدية. ويستعمل سعر الفائدة كوسيلة على أساس أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية، ويستعمل كهدف وسيط نتيجة لتأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي.

○ **سعر الصرف:** يساعد سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي، أي التحسين في ميزان المدفوعات، فإن ذلك يعني ارتفاع سعر الواردات بالعملة المحلية.

3.3.2 **الأهداف النهائية:** تتمثل مهمة البنك المركزي في توفير أحسن الشروط لنمو منتظم ومستمر لاقتصاد البلد والحفاظ عليه، وذلك بتحفيز جميع الطاقات الإنتاجية وتعزيزها، مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة لتوزيع القروض، كما يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار "سوق الصرف". (قدي، 2003، صفحة 55)

إن إعطاء الأولوية للتضخم، أو الاقتصار عليه في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة يتم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية، وتمتع اقتصاداتها بأنظمة صرف مرنة، وأن الأرقام المستهدفة للتضخم عبارة عن تنبؤات مستقبلية نتيجة توفر نظام إعلامي ملائم، ومنه تستطيع تحقيق الأهداف النهائية.

بينما في البلدان النامية تتقارب الأهداف عموما في تشريعاتها وتدور حول العناصر التالية: (لطرش، 2013، صفحة 142)

- تحقيق الاستقرار النقدي؛
- ضمان قابلية صرف العملة مع الحفاظ على قيمتها الخارجية؛
- تشجيع النمو الاقتصادي؛
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية حديثة؛
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

3. النقود الالكترونية

1.3 تعريف النقود الالكترونية:

تعرف المفوضية الأوروبية (1998) النقود الالكترونية بأنها " قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة الصادرة النقود الالكترونية، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستخدامها كبديل عن العملات النقدية والورقية، بهدف إجراء تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة" (إسراء خضير و نهى خالد، 2014، صفحة 266)

كما عرفها القرار الأوروبي رقم 2000/46 الصادر في 9/18 سنة 2000 بأنها " قيم نقدية مخلوقة من المصدر مخزنة على وسيط الكتروني تمثل إيداعا ماليا، مقبولة كوسيلة دفع من قبل الشركات المالية غير الشركة المصدرة".

فيما عرّفت اتفاقيات بازل **Basel Accords** سنة 1996 بأنها " قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل الكترونية أو على أداة الكترونية يحوزها المستهلك " (BIS، 1996، صفحة 13).

أما البنك المركزي الأوروبي فقد عرفها بأنها " مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية، تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، من دون الحاجة إلى حساب بنكي عند إجراء الصفقة، وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما " (European Central Bank, August 1998, p. 07).

أما المشرع الجزائري فقد عرفها بأنها "كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة إلكترونية". (الجريدة الرسمية، 2018)

عرّفها الاباصيري بأنها " سلسلة من الأرقام التي تعبر عن قيم معينة، تصدرها البنوك التقليدية أو الافتراضية لمودعيها، ويحصل هؤلاء عليها في صورة نبضات كهرومغناطيسية على بطاقة ذكية أو على قرص صلب، ويستخدمها هؤلاء لتسوية معاملاتهم التي تتم الكترونيا" (الاباصيري، 2003، صفحة 105).

2.3 وسائل الدفع الحديثة والنقود الالكترونية:

وتنقسم وسائل الدفع الحديثة إلى عدة أقسام:

- آلات الصرف الذاتي **Automated teller machines** : هي جهاز مصرفي إلكتروني يسمح للعملاء بإجراء معاملات أساسية دون مساعدة موظف فرع أو موظف الصراف. يمكن لأي شخص لديه بطاقة ائتمان أو بطاقة خصم مباشر الحصول على نقد من معظم أجهزة الصراف الآلي، سواء في الولايات المتحدة أو في دول أخرى.
- البطاقات البنكية **Bank cards**: بطاقة بلاستيكية تحتوي على تفاصيل حسابك المصرفي، والتي تتيح لك، على سبيل المثال، سحب الأموال من حسابك باستخدام ماكينة الصراف الآلي ومنها:

أ/ بطاقات السحب الآلي **Debit Cards**: المعروفة أيضًا باسم بطاقة الخصم المباشر أو بطاقة البنك أو بطاقة الشيك، هي بطاقات بلاستيكية يمكن استخدامها بدلاً من النقد لإجراء المشتريات. ويمكّن المستخدم من إجراء مشتريات بدون نقد، وتختلف بطاقات الخصم عن بطاقات الائتمان لأن الأموال التي يتم إنفاقها مع كل عملية شراء تأتي من الأموال الموجودة في حساب المستخدم البنكي، بدلاً من خط الائتمان الصادر.

ب/ بطاقات الدفع المسبق **prepaid card**: هي بطاقة يمكن استخدامها لدفع ثمن الأشياء. يمكن شراء بطاقة محملة بمبلغ من المال، ثم استخدام البطاقة للإنفاق حتى ذلك المبلغ. وتُسمى بطاقة الدفع المسبق أيضًا بطاقة الخصم المسبق أو بطاقة القيمة المخزنة. ويتم شراؤها من العديد من المتاجر وعلى الإنترنت.

ج/ البطاقة الدائنة **credit card**: المعروفة أيضًا باسم بطاقة الائتمان هي أداة مالية تسمح بالحصول على قرض على جميع المعاملات المالية. بعبارة أخرى بطاقة الائتمان هي أداة ديون تسمح بشراء الأشياء الآن ودفع ثمنها لاحقًا. تأتي جميع بطاقات الائتمان مع حد ائتمان محدد، يحدده المصدر بناءً على درجة الائتمان الخاصة بحاملها ومعايير الأهلية الخاصة به.

د/ البطاقة المدينة **Debit Card**: هي بطاقة دفع تخصص الأموال مباشرة من الحساب الجاري لحاملها. تُسمى أيضًا "بطاقات الشيك" أو "بطاقات البنك"، ويمكن استخدام بطاقات الخصم لشراء السلع أو الخدمات أو للحصول على نقد من جهاز الصراف الآلي. يمكن أن تساعد بطاقات الخصم في تقليل الحاجة إلى حمل النقد، على الرغم من أن استخدام هذه البطاقات يمكن أن ينطوي في بعض الأحيان على رسوم.

هـ/ البطاقة الائتمانية المضمونة بالودائع **Secured credit card**: وتُسمى بطاقة الائتمان المؤمنة، هي نوع من بطاقة الائتمان التي تتطلب ودیعة تأمين لفتح الحساب. عادة ما يقوم حامل البطاقة بإيداع ودیعة تأمين قابلة للاسترداد مرة واحدة تعمل كضمان لمصدر بطاقة الائتمان.

و/ البطاقات الذكية: هي بطاقة مادية تحتوي على رقاقة متكاملة مضمنة تعمل كرمز أمان. عادة ما تكون البطاقات الذكية بنفس حجم رخصة القيادة أو بطاقة الائتمان ويمكن أن تكون مصنوعة من المعدن أو البلاستيك. تتصل هذه البطاقات بجهاز قارئ إما عن طريق الاتصال المادي المباشر أو من خلال معيار الاتصال اللاسلكي قصير المدى مثل تحديد التردد اللاسلكي **radio-**

near-field communication (RFID) frequency identification أو الاتصال قريب المدى (NFC).

- الشيك الإلكتروني Electronic Cheque: أو e-check هو شكل من أشكال الدفع يتم عبر الإنترنت أو شبكة بيانات أخرى، مصمم لأداء نفس الوظيفة التي يؤديها الشيك الورقي التقليدي. نظرًا لأن الشيك يكون في شكل إلكتروني، يمكن معالجته بعدد أقل من الخطوات. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع بميزات أمان أكثر من الشيكات الورقية القياسية، بما في ذلك المصادقة، وتشفير المفتاح العام، والتوقيعات الرقمية، والتشفير، من بين أمور أخرى.
- المحفظة الإلكترونية digital wallet, e-wallet or mobile wallet: المحفظة الرقمية تشير إلى برنامج أو جهاز إلكتروني أو خدمة عبر الإنترنت تمكن الأفراد أو الشركات من إجراء المعاملات إلكترونياً. تقوم بتخزين معلومات الدفع الخاصة بالمستخدمين لوسائل الدفع المختلفة على مواقع الويب المختلفة، بالإضافة إلى عناصر أخرى مثل قسائم الهدايا وخص القيادة. تُعرف المحفظة الرقمية أيضاً باسم المحفظة الإلكترونية.

3.3 تطور المعاملات الإلكترونية في الجزائر:

ظهرت بطاقات السحب لأول مرة في الجزائر سنة 1994، وكان صاحب المبادرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، لكن استعمالها كان مقتصرًا على بعض الوكالات الخاصة بها فقط. بعدها أصدر نفس البنك في 1996، بطاقة "ZAP ZIP" والتي كانت مخصصة لزبائنه الكبار. وفي سنة 1997 تم إصدار مؤسسة SATIM المالية "لبطاقات السحب - المابين البنوك LA CARTE DE RETRAIT INTERBANCAIRE" تمكن حاملها من سحب أموالهم من أي موزع آلي داخل الجزائر. أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر مند أكتوبر 2016. وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة الكبيرة: شركات توزيع الماء والطاقة (الغاز والكهرباء)، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين والنقل الجوي وبعض الإدارات. ثم توسع إلى شركات مؤسسات أخرى كما هو مبين في الجدول حيث وصل حجم المعاملات النقدية إلى ما يزيد عن 32مليار دينار في سبتمبر 2023.

الجدول 1\ تطور عدد حجم المعاملات الالكترونية في الجزائر 2016-2023

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	مصدر قاتورات	خدمة ادارية	خدمات	بيع السلع	رياضة وترفيه	العدد الاجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي
2016	6 536	388	51	391	0	0	0	0	7 366	15 009 جـ842,02
2017	87 286	5 677	2 467	12 414	0	0	0	0	107 844	267 993 جـ423,40
2018	138 495	871	6 439	29 722	1 455	0	0	0	176 982	332 592 جـ583,28
2019	141 552	6 292	8 342	38 806	2 432	5 056	0	0	202 480	503 870 جـ361,61
2020	4 210 (*) 284	11 350	4 845	85 676	68 395	213 175	235	0	4 593 960	5 423 727 جـ074,80
2021	6 993 135	72 164	8 372	120 841	155 640	457 726	13 468	0	7 821 346	11 176 475 جـ535,68
2022	7 490 626	195 490	23 571	302 273	153 957	705 114	24 169	152 925	9 048 125	18 151 104 جـ423,96
2023	8 400 869	371 317	36 996	640 485	4 086 659	1 055 672	51 154	708 212	15 351 354	32 196 672 جـ024,03

المصدر: (تجمع النقد الالي، 2024).

4. الآثار النقود الالكترونية على التسرب النقدي في الجزائر

1.4 تأثير النقود الالكترونية على معدلات السيولة:

تأثر النقود الالكترونية على معدلات السيولة من خلال جعل النقود داخل الدائرة النقدية وتمنع ظاهرة الاكتناز للأفراد التي تعبر عن بعض المؤشرات التي تمكن من فهم مكونات الكتلة النقدية ومسارها. وما يمكن قوله هو أن استعمال النقد القانوني في تراجع ملحوظ نظرا للانتشار المتوسع والمستمر للنقود الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة مثل بطاقة الدفع وبطاقات الائتمان، وهكذا يصبح استعمال النقد القانوني إلا في المعاملات الصغيرة، مما يجعل نسبته في بنية الكتلة النقدية نسبية، ولكن هذا لا يعني أنها سوف تنعدم لأن نقد الودائع لا يتطور إلا بوجود النقد القانوني.

تعرف معدلات سيولة الاقتصاد بشكل عام على أنها العلاقة بين كمية النقد المتداول وإحدى المؤشرات الممثلة لمستوى النشاط الاقتصادي وبالضبط فهي حاصل قسمة كمية النقد على الناتج الوطني الإجمالي أي أنها مقلوب سرعة تداول النقد. (الحميد، 2000، صفحة 153).

إن معرفة اتجاه تطور سيولة الاقتصاد هام جدا بالنسبة للسلطات النقدية حيث أن ارتفاع معدل سيولة الاقتصاد قد تدفع الجمهور إلى إنفاق أكبر الأمر الذي يؤدي إلى حركة تضخمية، أما

انخفاض هذا المعدل يعني شح في سيولة الاقتصاد الذي يؤدي إلى نقص التحويلات وانخفاض الطلب وبالتالي انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي. (ملاك، 2000، صفحة 46).

2.4 التسرب النقدي:

هو مصطلح يصف فقدان غير المرغوب فيه للنقود من الاقتصاد، سواء كان ذلك عن طريق التهرب الضريبي، التجارة غير الرسمية، أو الفساد. وينتج ذلك عن طريق تفضيل الأفراد للنقود في شكلها المادي الملموس غير الإلكتروني وهو يعيق الهدف النهائي للسياسة النقدية ويعطل الدور الرئيسي للنقود.

3.4 أضرار التسرب النقدي على الاقتصاد:

- أ. تقليل الإيرادات الضريبية: عندما يتم إخفاء المعاملات المالية عن السلطات الضريبية، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل الإيرادات التي يمكن للدولة جمعها، مما يؤثر سلباً على قدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة والاستثمار في البنية التحتية.
- ب. الأثر السلبي على النمو الاقتصادي: التسرب النقدي يمكن أن يؤدي إلى عدم كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، وبالتالي يعوق النمو الاقتصادي.
- ج. زعزعة الثقة في النظام المالي: النشاطات المالية غير المشروعة أو الغير معلنة يمكن أن تقلل من الثقة في النظام المالي والتجاري للبلاد، مما يؤدي إلى تقلص الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
- د. تعزيز الاقتصاد غير الرسمي: التسرب النقدي يساهم في نمو الاقتصاد غير الرسمي، والذي لا يخضع للرقابة الحكومية، مما يجعل من الصعب على الدولة مراقبة وتنظيم النشاط الاقتصادي بشكل فعال.

4.4 تأثير النقود الإلكترونية على التسرب النقدي:

هذه الظاهرة تعني أن جزء من النقود يتسرب إلى خارج دائرة النظام البنكي ليستقر عند الأعوان غير الماليين، وتسمح عملية التعميم هذه إلى كامل النظام البنكي باعتبار التسرب النقدي عبارة عن التداول النقدي بين الأعوان غير الاقتصاديين (لطرش، 2013، صفحة 126)، إن التسرب النقدي الناتج عن الطلب على الأوراق النقدية يمكن قياسه بواسطة النسبة بين الزيادة في نقد المصرف المركزي الذي هو بحوزة الجمهور والزيادة في الكتلة النقدية، تعرف بنسبة التسرب النقدي أو المعدل الحدي لتفضيل الجمهور للأوراق النقدية.

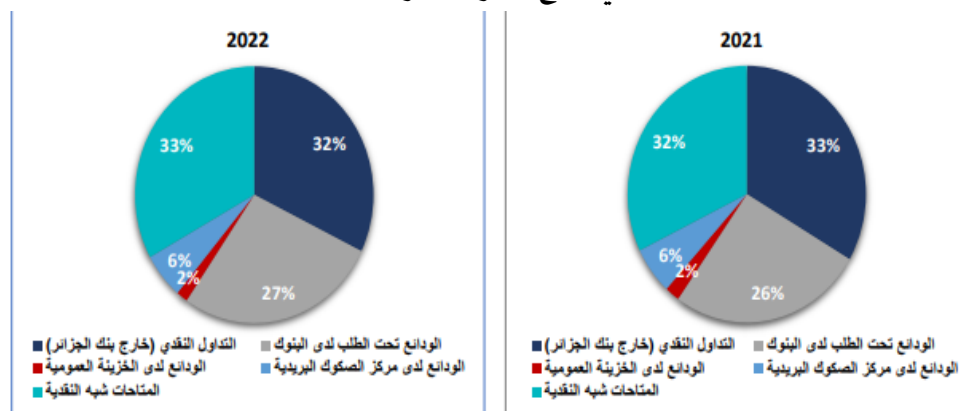
مقدار الأوراق النقدية المحتفظ به لدى الجمهور.

نسبة التسرب النقدي =

الزيادة في الكتلة النقدية.

تزايد نسبة التسرب النقدي في الجزائر المعبر عنه بالنقود المتداولة خارج المصارف بالملايير الدينارات في نهاية الفترة. حيث وصلت نسبة التسرب في 2018 قيمة 26.29 بالمائة أما في جانفي 2019 فوصلت إلى 26.37 بالمائة (البنك المركزي الجزائري، رقم 46 لجوان 2019). أما مع ظهور جائحة كورونا زاد معدل تفضيل الافراد للنقود للحيط والحذر مع تذبذب عمل المؤسسات المالية. حيث كشف بنك الجزائر أن حوالي 34,73 في المائة من الكتلة النقدية يتم تداولها خارج البنوك نهاية 2020 مقابل 32.94 بالمائة في نهاية 2019، أي ما يعادل 45.1 مليار دولار. (بنك الجزائر، 2021). ومع اعتماد الدفع الالكتروني واستخدام النقود الالكترونية يقلل من حدة الأزمة حيث لا يحتاج الأفراد إلى نقود ورقية أو معدنية لتسديد عمليات الدفع. (شرار، 2012، صفحة 33). ومع بداية سنة 2021 بدأ الاقتصاد في التعافي ورجعت الثقة لدى الافراد وزيادة الثقة في المعاملات الالكترونية بالنقد الالكتروني مما ساهم في تدني نسبة التسرب النقدي في الاقتصاد كما يبينه الشكل الموالي.

الشكل 2: يبين نسبة التداول النقدي خارج البنوك والمؤسسات المالية.



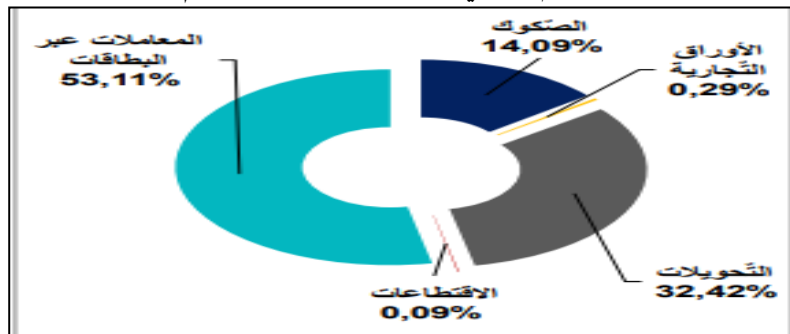
المصدر: (بنك الجزائر، 2023، صفحة 46).

يبين الشكل السابق أن التداول النقدي خارج البنك شهد ارتفاعا، بالرغم من كونه أكبر قليلا من المسجل في السنة السابقة، بمعدل نمو بلغ 10,14% سنة 2022، مقابل 9,35% سنة 2021. وبذلك ارتفع من 6 712,15 مليار دينار سنة 2021 إلى 7 392,80 مليار دينار سنة 2022.

ومع ذلك، ظلت حصته في الكتلة النقدية هامة جدا سنة 2022 بمعدل 32٪ مقابل معدل 33٪ سنة.

أما المعاملات باستعمال البطاقات والتحويلات المعالجة عن طريق نظام المقاصة الإلكترونية في سنة 2022 الأكثر استخداما بنسب تساوي 53,11٪، من الحجم الإجمالي لوسائل الدفَع المتبادلة. وهذا من خلال الاهتمام وتعزيز دور وسائل الدفع ذات طابع اساسي الكتروني، على عكس الوسائل الورقية التقليدية الشيكات والأوراق التجارية.

الشكل 3: حجم التحويلات المعالجة من خلال نظام ATCI لسنة 2022



المصدر: (بنك الجزائر، 2023، صفحة 78).

الجدول 2: تطور المعاملات الالكترونية ما بين سنة 2021 و 2022.

طبيعة العملية	2021		2022		معدل النمو	
	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
المسحب عبر الصراف الآلي*	21,503	413,558	25,281	414,472	17,57%	0,22%
الدفع عبر البطاقات	2,355	14,122	3,879	24,232	64,71%	71,59%
بما في ذلك الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية	2,349	14,104	2,150	18,552	8,47%-	31,54%
بما في ذلك الدفع عبر الإنترنت	0,006	0,018	1,729	5,680	28716,67%	31455,56%
إسترداد الدفع عبر محطات الدفع الإلكترونية	0,009	0,078	0,013	0,130	44,44%	66,67%
مجموع المعاملات باستعمال البطاقات	23,867	427,758	29,173	438,834	22,23%	2,59%

(*) بما في ذلك بريد الجزائر

مصدر المعطيات: مركز ما قبل المقاصة الإلكترونية بين المصارف، شركة ذات أسهم.

المصدر: (بنك الجزائر، 2023، صفحة 80).

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ مواصلة نمو معدلات المعاملات عن طريق البطاقات ما بين المصارف ارتفاعها من سنة أخرى 22,23٪ في سنة 2022، مترجمة بذلك او عاكسة للجهود المبذولة من طرف المنخرطين لنظام الدفع الإلكتروني ما بين المصارف. كذلك ارتفعت قيمة مختلف وسائل الدفع بالمقاصة الالكترونية بنسبة 12,16٪ مقارنة بتلك المسجلة في السنة الفارطة.

أما بالنسبة لعمليات الدفع باستخدام البطاقات المسجلة في 2022 فقد تم تسجيل من طرف كل من المصارف و بريد الجزائر 3,879 مليون معاملة بمبلغ 24,232 مليار دينار جزائري مقابل 2,355 مليون معاملة بمبلغ 14,122 مليار دينار جزائري في 2021، أي بمعدل نمو يصل إلى 64,77٪ من حيث الحجم و 71,59٪ من حيث القيمة.

الجدول 3: تطور البطاقات الالكترونية ما بين سنة 2021 و 2022

طبيعة البطاقات	وضعية البطاقات في سنة 2021			وضعية البطاقات في سنة 2022		
	ما بين المصارف	الذهبية	إجمالي البطاقات	ما بين المصارف	الذهبية	إجمالي البطاقات
عدد البطاقات في التداول (1)	2 768 285	8 841 339	11 609 624	3 461 317	10 124 456	13 585 773
عدد البطاقات المفعلة (2)	855 303	2 933 552	3 788 855	1 063 997	2 975 476	4 039 473
معدل النشاط (2/1)	30,90 ٪	33,18 ٪	32,64 ٪	30,74 ٪	29,39 ٪	29,73 ٪

المصدر: (بنك الجزائر، 2023، صفحة 81).

وحسب احصائيات البنك المركزي ومعطيات تجمع النقد الالي خلال سنة 2022، سجلت المؤسسات المصدرة للبطاقات البطاقات ما بين المصارف والذهبية في داخل المصارف وبين المصارف مقارنة بالسنة الفارطة، بمجموع: (بنك الجزائر، 2023).

انتقل إجمالي البطاقات ما بين المصارف المسماة الذهبية المفعلة من 3 788 855 بطاقة سنة 2021 أي بمعدل نشاط يقدر بـ 32,64٪/ليسجل 4 039 473 بطاقة في 2022 أي بمعدل نشاط يقدر بـ 29,73٪.

- 5 مليون معاملة من عمليات السحب بقيمة 2 387,708 مليار دينار مقابل 87,723 مليون معاملة سحب بقيمة 728,9371 مليار دينار أي بارتفاع معتبر لا يستهان به بنسبة 45,95٪ من حيث الحجم و 38,10٪ من حيث القيمة.

- مليون عملية دفع عبر محطات الدفع الإلكترونية بقيمة 21,246 مليار دينار مقابل 2,151 مليون عملية دفع عبر محطّ دفع الإلكترونيّة بقيمة 15,113 ات ال مليار دينار) أي بارتفاع ملموس بنسبة 21,13٪ من حيث الحجم و40,38٪ من حيث القيمة.
- 8 مليون معاملة عبر الأنترنت بقيمة 18,151 مليار دينار مقابل 7,821 مليون معاملة عبر الأنترنت بقيمة 11,176 مليار دينار في سنة 2021 أي بارتفاع بنسبة 15,69٪ من حيث الحجم و62,41٪ من حيث القيمة.
- سجلت عمليات الدفع عبر الجوال المرخصة من طرف بنك الجزائر داخل المصارف خلال كل من شهري نوفمبر وديسمبر فقط من سنة 2022، حجما ضخما من المعاملات يقدر بـ 4,185 مليون معاملة بقيمة إجمالية تقدر بـ 2,954 مليار دينار، والذي يعتبر فرضية مشجعة للغاية لتطوير الدفع الإلكتروني في الجزائر.

5. خاتمة

تعتبر النقود الإلكترونية وسيلة فعالة لإبقاء الكتلة النقدية داخل الدائرة النقدية وعدم خروجها عن طريق التسرب النقدي الذي يمثل معدل تفضيل الجمهور للنقود السائلة وتجنب الاقتصاد من أزمة السيولة في البنوك والمؤسسات المالية.

والحد من التسرب النقدي هو هدف مهم للحكومات التي تسعى لتحسين الكفاءة الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي في بلادها من خلال السياسة النقدية. النقود الإلكترونية والأنظمة المالية الرقمية توفر أدوات مهمة في هذا السياق لأنها تسمح بمزيد من الشفافية وسهولة التتبع للمعاملات المالية.

حيث يعتقد الكثير من الاقتصاديين في الدول المتقدمة اقتصاديا أن باستطاعة السياسة النقدية أن تعمل على تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي وثباته، ولكنهم يختلفون في ذلك فمنهم من يرى أن السياسة النقدية يجب أن تهدف فقط إلى خلق تقلبات في مستوى أسعار ثابتة بصورة مطلقة بينما يعتقد آخرون أن هذه السياسة يجب أن تميز بين الاستعمال الائتماني والاستعمال المضارب للنقود. (أحمد وآخرون، 1993، صفحة 251).

في الجزائر، يمكن للنقود الإلكترونية أن تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الشفافية وتقليل الفرص المتاحة للتسرب النقدي. من خلال التحول نحو نظام مالي رقمي، يُمكن تتبع العمليات المالية بدقة أكبر، ويُسهل على السلطات المالية والضريبية مراقبة التدفقات المالية وجمع الضرائب

بفعالية أكبر. إضافةً إلى ذلك، يُمكن للدفع الإلكتروني أن يقلل من الاعتماد على النقود المادية، مما يساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بغسيل الأموال.

من المهم أن يتم دعم هذا التحول نحو النقود الإلكترونية بإجراءات تنظيمية وتقنية فعّالة لضمان أمان النظام الجديد وكفاءته. كما يجب تطوير بنية تحتية رقمية قوية وسياسات تنظيمية تشجع على الاستخدام الواسع النطاق للنقود الإلكترونية، مع ضمان حماية حقوق وخصوصية المستخدمين.

في هذا السياق، يصبح دور النقود الإلكترونية في منع التسرب النقدي في الجزائر ليس فقط مسألة تقنية ولكن أيضًا تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا يتطلب تعاونًا وتنسيقًا بين مختلف الفاعلين في النظام المالي لتحقيق التحول الرقمي الشامل.

المقترحات:

- توسيع نطاق استخدام النقود الإلكترونية من خلال تشجيع الشركات والمؤسسات على اعتمادها؛
- تطوير البنية التحتية للاستثمار في تطوير شبكات الاتصالات والبنية التحتية الرقمية؛
- تعزيز الشمول المالي من خلال الوصول إلى الشرائح غير المصرفية وتوفير خدمات مالية مناسبة لهم؛
- إطلاق الدينار الرقمي وهذا المشروع الطموح من شأنه أن يعزز مكانة الجزائر في مجال التكنولوجيا المالية.

6. قائمة المراجع :

1.6 المراجع باللغة العربية:

- أحمد زهير شامية. (1993). *النقود والبنوك*. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- احمد فريد، والسيد سهير محمد. (2007)، "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو". جمهورية مصر العربية: شباب الجامعة الإسكندرية.
- البنك المركزي الجزائري. (رقم 46 لجوان 2019). *النشرة الإحصائية الثلاثية للبنك المركزي*. النشرة الإحصائية الثلاثية للبنك المركزي.
- السالوس علي أحمد، (1998). *الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة*. بيروت، لبنان: دار الثقافة ومؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع الجزء الأول.

- الطاهر لطرش. (2013). *الاقتصاد النقدي والبنكي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بنك الجزائر. (03 03, 2021). *بنك الجزائر. 34.7 في المائة من الكتلة النقدية متداولة خارج البنوك*. تم الاسترداد من: <https://www.assahifa.com>
- بنك الجزائر. (2023). *التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي*. الجزائر: بنك الجزائر.
- تجمع النقد الآلي. (10 04, 2024). *الدفع الإلكتروني بالجزائر*. تم الاسترداد من <https://giemonetique.dz>: <https://giemonetique.dz/ar>
- جميل الزايدانين. (1999). *أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العلمي*. الأردن: دار وائل للنشر.
- رفيق المصري. (1981). "الإسلام والنقود". جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية: مركز النشر العلمي.
- زهير شامية أحمد، وآخرون. (1993). "تحليل السياسة النقدية في مختلف المدارس الاقتصادية". منشورات دار القدس المفتوحة، ط1.
- ضياء مجيد. (1993). *الاقتصاد النقدي*. الجزائر: دار الفكر.
- طارق عبد العال حماد. (2003). *التجارة الالكترونية: المفاهيم- التجارب - التحديات*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد المجيد قدي. (2003). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2000). *النظرية الاقتصادية*. جمهورية مصر العربية: الدار الجامعية الاسكندرية.
- عبد المولى. (1998). *اقتصاديات النقود والبنوك*. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
- عطوي فوزي. (1989). "الاقتصاد السياسي، النقود والبنوك والنظم النقدية (الإصدار 01)". دار الفكر العربية.
- علي عبد الفتاح أبو شرار. (2012). *الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة – أحداثها- أسبابها- تداعياتها- إجراءاتها*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- فاروق الاباصيري. (2003). *عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الانترنت*. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
- محمد احمد مندور. (2004). "مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية". جمهورية مصر العربية: الدار الجامعية.

- مصطفى عبد اللطيف. (2008). الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع. مجلة الباحث (06).
- مظلوم الشمري إسماء خضير، وعيسى الموسوي نهي خالد. (2014). النظام القانوني للنقود الالكترونية. مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية، 22 (العدد 2)، ص 266.
- مؤيد قاسم السمارة. (2008)، "متغيرات السياسة النقدية وأثرها في استقرار دالة الطلب على النقد. ماجستير غير منشورة في الاقتصاد المالي والنقدي. سوريا: جامعة دمشق.
- هائل عبد الحفيظ يوسف داود. (1999). تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية"، دراسات في الاقتصاد الإسلامي. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى.
- وسام ملاك. (2000). النقود والسياسات النقدية الداخلية، قضايا نقدية ومالية. لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
- وليد مصطفى شاويش. (2011). السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي"، (الإصدار 01). الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

2.6 المراجع باللغة الأجنبية:

- Azem, J. (1996). *THÉORIE MACROÉCONOMIQUE ET MONÉTAIRE*. Paris, France, Economica.
- BIS. (1996). *Implication for central banks of the development of electronic money*. Basle: Bank for International Settlements (BIS).
- Capul, Garnier, O. (1994). *"DICTIONNAIRE D'ÉCONOMIE ET DES SCIENCES SOCIALES"*. Paris, France : haitier.
- European Central Bank. (August 1998). *European Central Bank Report on electronic money*. Frankfurt, Germany: European Central Bank.
- European Commission. (1998), *a proposal for the European Parliament and Council Directives on the taking up, the pursuit, and the prudential supervision of the business of electronic money institutions, COM (98)727*. Brussels: European Commission.
- Milton Friedman. (1967). *Studies in The Quantity theory of money*. The USA.
- Pattat, J. P. (1987), *"Monnaie, Institution Financières et Politiques monétaires"*. Paris: Economics.